آليات التحويل والتفريع عند النحاة العرب الأوائل
في ضوء نظرية تشومسكي اللّغوية

أ. فازية تيقرشة

المدرسة العليا للأساتذة – بوزريعة–

الملخص:

يتناول هذا البحث بعض نقاط الالتقاء بين النحو العربي القديم والنظرية التحويلية التوليدية وهذا بغية الإشارة إلى القيمة العلمية للنصوص التراثية العربية وكتاب سيبويه خاصة كونه أول أثر نحوي. وآليات التحويل والتفريع من بين العمليات الذهنية التي كشفت عنها عبقرية النحاة العرب الأوائل وأكدتها في عصرنا هذا نظرية تشومسكي اللّغوية.

يتبع بعض اللسانيين العرب المحدثين* منهجية كلية في تحليل الكلام، وذلك لاعتمادهم نهج القدماء واستسقائهم من مختلف النظريات اللّسانية الحديثة، فانطلاقا من نظرية النحاة الأوائل وتوظيف أحدث النظريات اللّسانية، بما يناسب اللّغة العربية، يعملون على تحقيق نظرية لغوية عربية حديثة، هذه النظرية التي لا تسع إلى فرض المبادئ اللّسانية على اللّغة العربية بقدر ما تعمل على تحليل اللّغة كنظام كلي، وهذا ما يفرض عليهم التدقيق في الدراسات اللّغوية العربية القديمة مع مسايرة التطور اللّساني. ولا نرمي من هذا القول إلى أنّ اللّغة العربية فضفاضة يمكن أن تتقبل كل النظريات "فاللّغة العربية يمكن

دراستها ضمن إطار نظرية النحو العالمي، ولكن بشرط أن يراعي الباحث المزايا اللّغوية المحددة التي تسمُ اللّغة العربية وحدها" [1] وذلك أنّ لكل اللّغات منطلقا عاما تشترك فيها دون إلغاء للخصوصيات اللّغوية الحاملة للكيان الثقافي والحضاري والديني، وهو الجانب الحساس والجوهري الذي لا يجب خدشه ولا تجاهله في الدراسات اللّغوية** ولا نقصد أيضا أن اللّغة العربية قد ساهمت في تكوين اللّسانيات الحديثة "كاطلاع تشومسكي (Noam Chomsky)على النحو العبري الذي حرّر في القرون الوسطى بعد ظهور كتاب سيبويه"[2] لأن في ذلك دخولا في متاهة تمجيد علم على حساب علم آخر من جهة، ودواعي قيام الدراسات اللّغوية من جهة أخرى، فدواعي قيام الدراسات اللّغوية عند النحاة العرب الأوائل ليست هي نفسها التي قامت عليها الدراسات الحديثة ولا هي الآليات نفسها. فإذا كانت الدراسات اللّغوية العربية عند النحاة العرب الأوائل قد قامت من أجل دواعي دينية، والحفاظ على هذه اللّغة حماية للنص المقدس فإنّ الدراسات المعاصرة تقوم على وصف كل اللّغات للوصول إلى نظام كلي، ففي حين كان النحاة الأوائل يركزون على وصف خصوصيات اللّغة العربية، يعمل الدرس اللّساني الحديث على إلغاء خصوصيات اللّغات كلها وتجريدها لصياغتها صياغة رياضية تجريدية. وهذا لا ينفي أن تؤكد نظرية تشومسكي اللّغوية ما توصل إليه النحاة العرب الأوائل من مفاهيم لسانية وآراء لغوية، بل ليس من الغريب أن نجد في نظرية النحاة الأوائل ونظرية تشومسكي الآليات نفسها في تحليل الكلام، كما سيتجلى لنا ذلك في آليات التحويل والتفريع.

التحويل والإجراء : أحيا تشومسكي مفهوم التحويل وأدخله في النظرية اللّغوية غير أنه لم يجعله الأساس في كل شيء كما هو عند النحاة العرب

الأولين، وذلك لأن إجراء الشيء على الشيء هو عين التحويل بما أن المحول والمحول إليه متكافئان، فالتحويل (مع عكسه) من وجهة نظر المنطق (الرياضي الحديث) تكافؤ غير اندراجي وهو هذا الذي يحصل عليه بالقياس (أما الاندراج فلا يحصل به هذا التكافؤ). ثم إن التحويل عند العرب تحويلان: هذا الذي يبحث به عن تكافؤ البنى (توافق البناء عند العرب) وهو الأهم. وتحويل تفسر به الشواذ عند القياس. وهو السلسلة من التحويلات التي يتوصل بها من الأصل الذي كان ينبغي أن تكون عليه هذه الشواذ إلى الصورة المستعملة التي هي عليه أي بين صيغة مقدرة وبين الصيغ الموجودة بالفعل في الاستعمال[3]. ويقول نهاد الموسى بوجود مصطلح التحويل (Transformation) الذي يستعمل لدى النحاة العرب المُحدثين ويصدرون عن مناهج النحاة الأوائل ومصطلحهم ويستشهد بنص لسعيد الأفغاني، وأحمد الحملاوي[4] وفاته الرجوع إلى كتاب سيبويه الذي استعمل مصطلح [تحويل وحوَّل ومُحَوَّل وتَحَوُّل وتحوَّلَ] في الأصوات في مثل قوله: "وإذا كانت الهمزةُ المتحرّكة بعد ألف لم تُحذَف، لأنّك لو حذفتها ثم فعلتَ بالألف ما فعلتَ بالسواكن التي ذكرتّ لكَ لتحوّلتْ حرفاً غيرَها"[5] والكلم لقول سيبويه: "وإن سميت رجلاً بوَرقاءَ فلم تجعله بالواو والنون وكسَّرته، فعلت به ما فعلتَ بالصّلفاء إذا جمعتَ، وذلك قولك: صلافٍ، وخبراءَ وخبارٍ، وصحراءَ وصحارِ. فوَرْقاءُ تحوُّلُ اسماً كهذه الأسماء"[6]، أما في التركيب النحوي فقد استعمل سيبويه مصطلح (القلب) وذلك في قوله –على سبيل التمثيل–: "وسألت الخليل فقلت: ما منَعَهم أن يقولوا: أحقّاً إنَّك ذاهبٌ على القلب، كأَنَّك قلت: إنَّك ذاهبٌ حقاً، وإنَّك ذاهبٌ الحقَّ [وأَإنَّك منطلقٌ حقاً؟"[7] وفي موضع آخر يقول: "وتقول: ما فيها إلا زيدٌ، وما علمتُ أنَّ فيها إلاَّ زيداً. فإنْ قلبتَه فجعلتَه يَلي أنّ وما في لغة أهل الحجاز قُبح ولم يَجز، لأنَّهما ليسا بفعل فيُحتمل قلبُهما كما لم يَجز فيهما التقديمُ والتأخيرُ"[8] ويستخدم هذا

المصطلح في حديثه عن الأصوات في مثل قوله: "وأما الِّكر فإنهم كانوا يَقْلبونها في مدَّكِرٍ وشِبْهه، فقلبوها هنا، وقلبُها شاذٌّ شبيه بالغلط"[9] والكلم كما ورد في كتاب سيبويه: "إنَّما يريدُ الشائِكَ فقلب. ومثل ذلك أيْنُقٌ إنَّما هو أنْوُقٌ في الأصل، فأبدلوا الياء مكان الواو وقلبوا"[10].

والجدير بالذكر أنّ مصطلحي التحويل والقلب عند سيبويه لم يردا لفظين فارغين من الدلالة، وإنما هما حاملان لمفهوم التحويل كما ورد في النظرية التحويلية التوليدية. ومن هنا يجب قراءة النحو العربي من منظور اللسانيات الحديثة بالبحث عن المعنى أو المفهوم اللساني الحديث في كتب الأوائل وليس ترجمة المصطلح والبحث فيه في كتب الأوائل فالمصطلحات تتغير من عالم إلى آخر كما تختلف عند العالم الواحد، أما المفاهيم والمعاني فهي الغرض والغاية.

الأصل والفرع والبنية العميقة والسطحية: إذا ما نظرنا إلى الأصل والفرع من منظور مناهج الدراسات اللغوية الحديثة فقد ذهب الباحثون المحدثون إلى التقريب بين الأصل والفرع وعملية التحويل ورأوا أنها من آليات التحويل في اللغة العربية، يقول عبده الراجحي ردا على الوصفيين الذين يرون في الأصل والفرع بحثا ميتافيزيقيا لا يعتمد على مبدأ علمي سليم: "غير أن المنهج التحويلي رأى أن قضية الأصلية والفرعية قضية أساسية في فهم (البنية العميقة) وتحولها إلى (بنية السطح). وفي العربية مثلا لا نستطيع أن ننظر إلى الفعل (قال) على أن أصله (قال) وأن الفعل (باع) أصله (باع) مع وجود (يقول) و(يبيع) بل علينا أن نعرف (أصل) الألف فيهما، ولا نستطيع أيضا أن نغفل عن أن الطاء في (اصطبر) و(اضطرب) ليست طاء، وإنما أصلها (تاء)، وليس من العلم أن يقف الدرس الوصفي المحض عند حد وصف الظاهرة (كما

هي) دون أن يجد تفسيرا لها، ومن هذا التفسير البحث عن الأصل"[11]. ويفسر التحويل الظاهرة اللّغوية بردها إلى الأصل في حين أنّ التحليل الوصفي البنوي هو كشف عن وحدات التركيب، وهي عملية تصنيفية بحتة كما هو واضح في هذا الشكل:

تصنيفي

taxinomique

ذهب محمد إلى الجامعة			
ذهب محمد		إلى الجامعة	
ذهب	محمد	إلى	الجامعة

أما التحويل فيسمح لنا بالوصول إلى البنية الأصلية، والتي من خلالها ننتج جملا جديدة مثل:

≠ ذهب محمد إلى الجامعة ≠

ما ≠ ذهب محمد إلى الجامعة ≠

ما ≠ ذهب محمد إلى الجامعة ≠ أمس

فننتقل من صفات البنية الأصلية إلى صفات البنية التفريعية وهي:

البساطة ≠ التركيب

الإثبات ≠ النفي

التقرير ≠ الإنشاء [أمرية، استفهامية...].

الأمر سيان في اللغة العربية ولاسيما أن التراكيب الفعلية والاسمية تجري على بنيتها العميقة عمليات تحويلية عدة. ينتج من كلتا حالتي التحويل السابقة أصل وفرع. أما الأصل الذي هو منطلق كل تحويل وهو: ما يبنى عليه ولا يُبنى هو على غيره أو ما يفرع عليه الفروع. وقد يقترب منه النحو التحويلي إلا أنه يجعل من البنية الاندراجية المنطلق للتحويلات على حين يجعل العرب الأصل المنطلق منه أبسط الوحدات وأقل ما يتكلم به مفردا والفرق كبير جدّاً، إذ أن مجموعة التحويلات هي التي تولد الوحدات نفسها بإحلالها مواضعها من البنية الجامعة، فالبناء هنا أو التفريع هو العملية التحويلية. ويمكن أن نقول على إثر ما قيل: إن الأصل هو الشيء الثابت المستمر لأنه يوجد في جميع فروعه مع زيادة، ولذلك لا علامة له بالنسبة لفروعه، فهي تحتاج إلى علامة مثل المذكر بالنسبة إلى المؤنث، والمفرد بالنسبة إلى المثنى والجمع، والمبتدأ أو الخبر بالنسبة إلى الجملة التي تحتوي على زوائد عليهما، والمضارع بالنسبة إلى الماضي وغير ذلك، وهكذا نلاحظ أن الوحدات اللغوية والبنى التي تدخل فيها "تولدها عند العرب التحويلات نفسها بل المجموعات من التحويلات هي نفسها بنى بسبب ترتيبها"[12] يتعرض المتكلم في تعبيره إلى ما هو حقيقة وإلى ما هو مجاز في اللغة [و] إدراك الاستعمال المجازي لا يتأتى إلا بالرجوع إلى السياق مع أنه لا يقوم إلا على تحوير معنى كلمة واحدة، فالسياق وحده هو الذي يمكن السامع من المقارنة والربط بين معنى الكلمة المعجمي وما طرأ عليه من تحويل، وهو عمل من دونه يبدو الكلام ضربا من العبث. وقبل أن يستعرض المؤلفون أنواع الاستعمالات المجازية يقدمون نماذج لكيفيات تصور الإنسان لمختلف المفاهيم والربط بينها حسب صور وأشكال مختلفة[13] إلا أن الدراسة النحوية لا تعتني بهذا الجانب من الدراسة، حتى إنّ البنية العميقة عند تشومسكي لا تعني المعنى المجازي وإنما تعني البنية الأصلية لتركيب نحوي،

فقد سقنا في مقام سابق أن التحويلية لا تولي أهمية بالغة للمعنى بقدر ما توليه للبنية السطحية في دراستها إلا أن التحويلات السطحية تتم اعتمادا على فهم المخاطب ووضوح السياق، متناولا إياه من خلال المنهجين التحويلي والنحوي التقليدي، فللغة بنية عميقة وشكل خارجي متمثل في أصوات ورموز تعرف بالبنية السطحية (Surface Structure) وبينها عمليات تحويلية وقوانين إجرائية (Transformation Rules) تعمل على نقل التركيب من العمق إلى السطح في إطار الصحة النحوية التي لا تختلف عما عرفه النحاة الأوائل بالتقدير، وبهذا يلتقي المنهج التحويلي التوليدي مع منهج النحاة الأوائل.

الحذف والرد إلى الأصل: هناك نواسخ المنع والرد إلى الأصل والرجوع إليه، أداة لتأصيل العبارات للوصول إلى بنيتها العميقة "فنقل الاسم من فرع إلى أصل بتَحْلِيَتِهِ بنواسخ التفريع أي نواسخ أسباب المنع، ويُدْرَكُ بِحَسَبِ طبيعة عمله، وهو الرد العكسي من فرع إلى أصل. وفرق بين تأصيل الاسم وبين رده إلى الأصل، فالردّ معاقب للتأصيل لا قائم فيه، ولا موازٍ له. والدليل على ذلك أن الإضافة –وهي نوع من الرد إلى الأصل– معاقبة للتنوين أو الصّرف الذي هو تأصيل وإذا حضر أحدهما غاب الآخر. وينحدر الرد إلى الأصل أو الإرجاع من قوّة أخرى أعلى منه كامنة في مقولة الاسم بالوضع، وهي قوة الاختصاص***"[14] وهو ما حرر القول فيه ابن جني وعقد له أبوابا وخصه بمصطلح "باب في مراجعة الأصل الأقرب دون الأبعد: هذا موضع قلّما وقع تفصيله. وهو معنى يجب أن ينّبه عليه ويحرَّر القول فيه"[15]. وفي الاستعمال اللّغوي يلجأ المتكلم للحذف في مقام يقتضي الاختصار والإيجاز مراعاة للسامع ومعرفته بموضوع الحديث فعملية الحذف يجب أن تراعى فيها "عدة عناصر تشكل في مجموعها حدثا كلامياً:

أولها: عناصر التركيب الذي يقع فيه الحذف والعلاقة بين العنصر المحذوف والعناصر القائمة تركيبيا ودلاليا.

ثانيها: قدرة المخاطب على إدراك العنصر المحذوف، ومغزى الحذف.

ثالثها: قصد المتكلم في الحذف.

رابعها: الموقف الكلامي (السياق/ المقام) الذي يجيز صحة التركيب الواقع فيه الحذف أو عدم صحته"[16] وهذا ما ذكره سيبويه في حديثه عن منع تقديم التمييز على عامله في نحو: امتلأت ماءً وتفقَّأتُ شحماً أنّ الفعل "لا يتعدّى إلى مفعول، وإنما هو بمنزلة الانفعال... وإنّما أصلُه امتلأت من الماء، وتفقَّأتُ من الشحم فحُذف هذا استخفافاً..."[17] فكل من (امتلأت ماءً) و(تفقَّأت شحماً) بنيتان سطحيتان لبنيتين عميقتين هما (امتلأت من الماء) و(تفقأت من الشحم). فهناك عناصر لغوية وغير لغوية تتحكم في عملية الحذف التحويلية، ومن ذلك قول سيبويه: "الفِعْل يَجري في الأسماءِ على ثلاثة مجارٍ: فعل مُظْهَرٌ لا يَحْسُنُ إضمارُهُ، وفعل مُضْمَرٌ مستعْمَل إظهارُه، وفِعْلٌ مُضمَرٌ متروكٌ إظهارُه"[18] فالمظهر لا يحسن إظهاره عدم وجود قرينة من أحوال الخطاب تغني عن ذكر الفعل، وأما إذا افتقر إلى الأحوال المصاحبة للّفظ بالفعل تعيّن الذِّكرُ. أما المضمر المستعمل إظهاره فقد عُلِمَ من ظروف الخطاب المقصود بالحذف فجاز الحذف. أمّا ما لا يستعمل إلاّ مُضْمَراً فيرد مع الألفاظ التي تنوب عن اللفظ في قول سيبويه: "وأمَّا الموضعُ لا يستعمَل فيه الفعلُ المتروكُ إظهاره فمِن الباب الذي ذُكِر فيه إيّاك"[19] والحذف يقع في البنية السطحية، وبالمقارنة بين البنيتين السطحية والعميقة نصل إلى العناصر المحذوفة، التي يتضح بها المراد، إلا أن، هناك دواعى تضطر المتكلم إلى حذف عنصر أو أكثر من الكلام اعتمادا على قرائن لفظية، أو حالية تظهر للمتكلم والسامع. وهذا ما

اشتهر بوجود الدليل على المحذوف، وقد التفت ابن جني إلى هذا بقوله: "قد حذفت العرب الجملة، والمفرد، والحرف، والحركة. وليس شيء من ذلك إلا عن دليل عليه. وإلا كان فيه ضرب من تكليف علم الغيب في معرفته"[20] وقد تكون هذه القرائن لفظية أو مقامية تفهم من الظروف والملابسات المحيطة بالنص. مما يعني أن الحذف يتم في البنية السطحية إلا أن المحذوف موجود في البنية العميقة (التقدير عند النحاة العرب الأوائل)، وهنا أيضا تشابه في حذف العناصر المكررة إجباريا بين نحو الأوائل والنحو التحويلي، فكلاهما قصد الإيجاز والاختصار فعمد إلى الحذف المماثل، إلا أن هناك اختلافا بينهما.

ويبقى أن نشير إلى أن علماء العربية قد سبقوا علماء الدرس اللساني الحديث، وأصحاب المدرسة التحويلية التوليدية في دراسة ظاهرة الحذف، خاصة –وهي ظاهرة مشتركة في اللغات الإنسانية– دراسة عميقة، بل إنه "حين يميل المتكلم إلى حذف العناصر المكررة أو التي يمكن فهمها من السياق. والطريقة التي يقدمها المنهج التحويلي في تفسير ظاهرة الحذف هي التي قدمها النحو العربي"[21] فدرس النحاة الأوائل ظواهر الحذف، ووضعوا لها قواعد مبنية على إدراك الاستعمال العربي وليس على مجرد التقدير المتعسف، يقول سيبويه: "واعلم أنه ليس كل حرف يظهر بعده الفعل يحذف فيه الفعل، ولكنك تضمر بعد ما أضمرت فيه العرب من الحروف والمواضع وتظهر ما أظهروا، وتجري هذه الأشياء التي هي على ما يستخفون بمنزلة ما يحذفون من نفس الكلام ومما هو في الكلام على ما أجروا، فليس كل حرف يحذف منه شيء ويثبت فيه نحو يَكُ ويَكُنْ. ولم أبَلْ وأبَالِ... فقف على هذه الأشياء حيث وقفوا ثم قس بعد"[22]. وعن قواعد حذف المبتدأ والخبر يقول: "هذا بابٌ يكون المبتدأُ فيه مُضمَرًا ويكون المبنيُّ عليه مظهرًا. وذلك أَنك رأيت صورةَ شخصٍ فصار

آيةً لك على معرفة الشخص، فقلت: عبدُ الله ورَبِّي، كأنك قلت: ذاك عبدُ الله، أو: هذا عبدُ الله. أو سمعتَ صوتًا فعرفتَ صاحبَ الصوت فصار آيةً لك على معرفته فقلتَ: زيدٌ ورَبِّي، أو مَسِسْتَ جَسَدًا أو شَمِمْتَ رِيحاً فقلت: زيدٌ، أو المِسْكُ. أو ذُقْتَ طعاماً فقلت: العَسَلُ"[23] وكانت هذه أمثلة من كتاب سيبويه على سبيل التمثيل لا الحصر، ويكاد شرحهم المستفيض لكل ما رأوه من حذف في العربية يوحي "بشيء قريب من فكرة (البنية العميقة) عند التحويليين"[24]. فالحذف لا يكون إلا بدليل بنية معهودة "كما قال: تاللّهِ رجلاً، وسُبْحَان اللّه رجلاً، وإنما أراد: تاللّهِ ما رأيت رجلاً، ولكنه يترك الإظهار استغناءً، لأنّ المخاطَب يعلم أنّ هذا الموضع إنّما يُضمَرُ فيه هذا الفعل، لكثرة استعمالهم إيّاه"[25] أو نمط معروف أو قرينة قائمة أو معنى في السياق "وإنّما حذفوا التاء لأنّهم صار عندهم إظهارُ المؤنث يكفيهم عن ذكرهم التاء، كما كفاهم الجميعُ والاثنانِ حينَ أظهروهم عن الواو والألف"[26] لا يستقيم إلا مع تقدير الحذف انطلاقا من اعتبار يدور حول علل ما استكرهوا عليه، "وليس شيء يُضطَرّون إليه إلا وهم يُحاوِلون به وجهاً[27]. وأمن اللبس من بين المصطلحات التي ارتبط ذكر الحذف بها، فإذا كان الأصل عند النحاة هو عدم الحذف، فإن أمن اللبس أو الإفادة أصل آخر تتفرع منه حالات حذف "المبتدأ أو الخبر وجوبا وأحيانا جوازا كما يجيزون [النحاة] حذف المستثنى منه والمفاعيل وغيرها، وهذه الحالات ليست خارجة عن الأصل بقدر ما هي فروع لأصل آخر هو (الإفادة) أو (أمن اللبس)"[28] وهنا تلتقي النظرية السياقية مع آليات الحذف والتقدير في أمن اللبس فأول ما تسعى إليه النظرية السياقية من خلال وضعها القرائن السياقية هو أمن اللبس. وهذا تحقيقاً لبنية اللغة الخطابية والإعلامية والإبلاغية، إذ تشترك اللّغات في كونها أداة تبليغ وتخاطب، وهذا ينفي أن

يكون في الكلام ما يدعو إلى لبس أو غموض وهو ما تسعى إليه جميع اللّغات تحقيقاً للفائدة، ومن هنا فأمن اللّبس مظهر من مظاهر التّخفيف في نحو العربيّة، "لأنّه يعطي للمتكلّم الحرّية في صوغ التراكيب والألفاظ، إلا إن اختل المعنى أو دلَّ الإعراب على غير مقصد الكلام دلالة لازمة لا قرينة ترفع لبسها مع التنبيه على أنّ أمن اللَّبس في النّحو العربيّ يتمثّل في المستوى الفصيح المعرب من كلام العرب الذين يستعملون اللّغة استعمالا فنيا مقصودا منه المواءمة بين المعنى والمبنى، وهو يختلف عن أمن اللَّبس في كلام العرب الذين يستعملون اللّغة استعمالا إيصالياً بغية التفاهم وبذلك يرتبط **أمن اللبس** بالموقف الكلامي، ولهذا اهتم به النحاة ووضعوا المسوغات التي تجيز كسر قاعدة الباب العامة أو توجب التّقديم والتّأخير والتّعريف والتنكير والحذف والذّكر والإضمار وغيره "ويضبط العكبريّ مسوغات حذف المبتدأ أو الخبر جوازا بأصل [أمن اللَّبس] فيقول: وإنّما يسوَّغ حذف هذا المبتدأ أو الخبر في موضع يُعلم أنّه مراد من غير لبس"[29] ويشير هنا إلى وجود فرق بين أمن اللّبس على مستوى لغة التحرير وأمن اللّبس في لغة المشافهة، وهو الأمر الذي لا أعتبره قائماً فكليهما فصيح، وهنا يظهر الجانب الاجتماعي من اللغة (اللغة كبنية خطابية أو كحدث إعلامي) وهو ما أشاروا إليه بأن قرائن الأحوال قد تغني عن اللّفظ، فقد روى السيوطي عن ابن يعيش أنه قال: "الحال صفة في المعنى ولذلك اشترط فيها ما يشترط في الصفات من الاشتقاق، فكما أنّ الصفة يعمل فيها عامل الموصوف فكذلك الحال يعمل فيها العامل في صاحب الحال، إلا أن عمله في الحال على سبيل الفضلة لأنها جارية مجرى المفعول، وعمله في الصفة على سبيل الحاجة إليها إذ كانت مبينة للموصوف فجرت مجرى حرف التعريف، وهذا أحد الفروق بين الصفة والحال، وذلك أن الصفة تفرق بين اثنين

مشتركين في اللّفظ والحال زيادة في الفائدة والخبر وإن لم يكن الاسم مشاركاً في لفظه"[30]. فدلالة الحال علّة اجتماعية واضحة في أعمال النّحويين تظهر بوضوح في كتاب سيبويه وما تلاه من مصنفات نحوية، فدلالة الحال "مؤثّر سياقي في التقعيد النحويّ يؤخذ به بعد تحقيق أمن اللبس، ولا سيّما في موقف الحوار والخبر، والاستخبار. ويلاحظ أنّ الاعتداد بدلالة الحال يقلّ مع الزمن فتحلّ قرائن اللّفظ محل قرائن الحال، فعلة حذف الخبر بعد [لولا] طول الكلام بالجواب"[31] أي أن النحاة الأوائل يعتمدون في التعليل على دلالة الحال أما النحاة المتأخرون فيعتمدون على القرائن اللّفظية في تحليل الظواهر النّحوية فالخبر المحذوف بعد لولا الامتناعية بطول الكلام بالجواب، وبذلك فهم يولون أهمية أكبر للقرائن اللّفظية.

الزيادة والتفريع: عنصر تفريع العبارات وتوليدها في النحو العربي هو الزيادة، إذ تتكون الجملة من نواة تتفرع منها تراكيب عدة بزيادة وحدات على يمين النواة ويسارها وقد عرفت هذه الزيادة عند النحاة العرب وتجسدت ووظفت بطريقة منهجية واضحة مؤسسٍ لها علميا عند التحويليين، "وذلك لكون النحويين يتقاربون في الأصول المتمثلة في البنية العميقة عند التحويليين والأصل المقدر عند النحاة التقليديين وكذلك في الفروع، فتحدثوا جميعا عن ظاهرة العامل، والأصلية والفرعية، والحذف بالإضافة إلى ظاهرة الزيادة"[32] ولا نقصد بالزيادة هنا ما ذهبت إليه نادية رمضان مما قد يصطلح عليه في الدراسات اللغوية القديمة بالصّلة والحشو واللّغو عند الكوفيين، أو الزيادة عند البصريين والتأكيد إذا خص الأمر النص القرآني، فالزيادة التي نقصدها هي تلك العملية الإجرائية التي تمكن من تفريع بنى فرعية من بنية عميقة وتقابلها

عملية التحويل عند التحويليين والتقدير عند النحاة الأوائل، وهو قانون يحتكم إليه اللّساني أو اللّغوي للوصول إلى البنية العميقة. أي أنّها عبارة عن عملية تحويل بين البنية العميقة والبنية السطحية "وهذا التقدير ليس مجرد تعليل شكلي لبنية الجملة، بل هو متأصل في المعنى نابع منه يقتضيه اعتبار بنية الجملة محلات إعرابية أي حلقات معنوية متماسكة"[33]. ويحصل الانتقال من أصل إلى فرع بإحدى أدوات تشكيل الفروع كالزيادة "وممّا يزيد في تثبيت مفهوم دخول علامات التفريع، وتمكين القول بأنّه من مظاهر نظَرِ سيبويه النحويِّ، أن الرجل يعتبر العلامات الدّاخلة علامات عَرَضِية مفارقة لا لازمة، يدلُّ عليه اعتباره علامات التَّعريف غير مبْنيَّة مع الاسم بناءً لازماً لا يُفارقُه"[34]، ولكنّها تَدخل على الاسم وتخرج كما تدخل مؤَكِّدات الفعل المختصَّة به على الفعل وتخرج. وفي ذلك قول سيبويه: "ولولا أنّ الألف واللام بمنزلة قَدْ وسَوْفَ لكانتا بناءً بُنِيَ عليه الاسمُ لا يفارقه، ولكنَّهما جميعا بمنزلة هَلْ وقَدْ وسَوْفَ، تَدْخُلان للتَّعريف وتخرجان"[35]. فالزيادة علامة عارضة وتكون الزيادة قصد زيادة في المعنى فتكون مرتبطة بالمتكلم أو المخاطب أو سياق الكلام.

التقديم والتأخير وقواعد إعادة الترتيب (Réarrangement Rules):

لكل لغة من اللّغات ترتيبها الخاص بها، فهي من الخصائص الكلية المهمة في اللّغات الإنسانية، "ولكن المهم هو أن نعرف الترتيب في البنية العميقة أولا ثم نبحث عن القوانين التي تحكم تحول هذا الترتيب إلى أنماط مختلفة من الكلام الفعلي على السطح، وكل عناصر الجملة معرضة لتغيير مكانها وإن كان ذلك أكثر ما يكون في ما يسميه العرب (فضلة) كالمفاعيل والحال والظروف وغير ذلك"[36]. أما عن عناية العرب بهذه الظاهرة، فهي من خلال بحثهم في قضية التقديم والتأخير وتأثيرها في ترتيب الجملة من حيث الإعمال أو الإلغاء، ومن

حيث التغيير الدلالي، يقول سيبويه: "وتقول: ما كان فيها أحدٌ خير منك وما كان أحد مثلُك فيها، وليس أحدٌ فيها خيرٌ منك، إذا جعلتَ (فيها) مستقرًّا ولم تَجعلْه على قولك. فيها زيدٌ قائم، أجريتَ الصفة على الاسم. فإن جعلتَه على قولك: فيها زيدٌ قائم [نصبتَ]، تقول: ما كان فيها أحدٌ خيراً منك، وما كان أحدٌ خيرًا منك فيها، إلا أنك إذا أردت الإلغاء فكلّما أخرتَ الذي تلغِيه كان أحسنَ. وإذا أردت أن يكونَ مستقرًّا تكتفِي به، فكلما قدمتَه كان أحسنَ، لأنّه إذا كان عاملاً في شيء قدّمتَه كما تُقَدِّمُ أَظُنُّ وأَحْسِبُ، وإذا أَلغيت أخرتَه كما تؤخِّرهما لأنهما ليسا يعملان شيئا، والتقديمُ هَهنا والتأخير [فيما يكون ظرفًا أو يكون اسمًا في العناية والاهتمام، مثلُه فيما ذكرتُ لك في باب الفاعل والمفعول وجميعُ ما ذكرت لك من التقديم والتأخير] والإلغاء والاستقرارِ عربيٌّ جيّد كثير، فمن ذلك قوله عزّ وجلّ ﴿**وَلَمْ يَكُنْ لَهُ كُفُوًا أَحَدٌ**﴾ وأهل الجَفَاء من العرب يقولون: ولم يكنْ كُفُوًا له أَحَدٌ، كأنهم أخّروها حيث كانت غيرَ مستَقَرَّة"[37].

تعتبر الحركات الإعرابية من أدوات التوليد والتفريع في اللغة العربية، فبين البنية والحركات الإعرابية علاقة تلازمية، فعندما تكون النواة (الجملة الأصلية) خالية من الزوائد سواء على يمينها أو يسارها فإن حركات الإعراب أصلية، أما إذا دخلتها زوائد من حروف وعوامل أخرى (كأن وأخواتها/ كان وأخواتها) فإن حركات الإعراب فرعية[38] في هذه الحالة. ومن بين القواعد التحويلية في اللّغة العربية، "وأية حركة تحويلية سواء أكانت إلى يمين الفعل أم يساره هي حركة مسموح بها فقط ضمن نطاق المستوى اللساني المشجر (علاقة الإسناد)"[39] إلا أننا في حالة حصول لبس في البنية التركيبية علينا أن نستغني عن العمليات التحويلية في مثل ضرب موسى عيسى/ ضرب هذا هذا/ لأن الرتبة هي فقط التي تبين الفاعل والمفعول به أو الضارب والمضروب "ولكن لما كانت

الحركات الإعرابية غير مبنية على الكلمات، فإن الحركة التحويلية لهذه الكلمات ليست مسموحة، على الأقل لأن هناك غموضا (التباسا) يكفينا"[40] ومع ذلك يمكن أن نواصل العملية التحويلية بتقييدها ببعض الضوابط التي تستطيع أن تزيل اللّبس الدّلالي وتبينه، وذلك بتوظيف القرائن النحوية أو الدّلالية التي توضح لنا من هو الفاعل ومن هو المفعول به، مما يسمح بالأركان اللّغوية أن تنتقل بشكل حر، وهذا يعني أن التراكيب التي ليست فيها قرينة نحوية أو دلالية لا يمكننا تحريك أركانها، وذلك لأن لها رتبة ثابتة[41]. مثل قولنا: ضرب موسى الطويلُ عيسى/ وضربت هذا هذه. فالفاعل في الصيغة الأولى هو موسى لأننا أسندنا صفة (طويل) إليه وعليه ظهرت العلامة الإعرابية. وأما الصيغة الثانية فالفاعل يتمثل في هذه للقرينة النحوية المتمثلة في تاء التأنيث المتصلة بالفعل. فالتقديم والتأخير عبارة عن عمليات تحويلية.

كانت آليات التحويل والتفريع الشيء القليل الذي أحياه تشومسكي مقارنة بالزخم الكبير المكبوت في التراث اللّغوي العربي في انتظار نظريات جديدة ننبهر بها وبعدها نرجع إلى التراث اللّغوي العربي علّنا نجد ما يشفي غليلنا فيه، ثم نقول ليتنا نقبنا واكتشفنا قبل أن ننبهر ونتبع.

الهوامش:

*- أمثال عبد الرحمن الحاج صالح ونهاد الموسى.

[1]- مازن الوعر، نحو نظرية لسانية عربية حديثة لتحليل التراكيب الأساسية في اللّغة العربية، ط 1. دمشق: 1987. دار طلاس للدراسات والترجمة والنشر، ص 14.

**- لأنّ هذا الجانب قد يوظف في دراسات أخرى كعلم الاجتماع، وهو مظهر من مظاهر خدمة العلوم الإنسانية فيما بينها.

[2]- عبد الرّحمن الحاج صالح، بحوث ودراسات في اللّسانيات العربية، د ط. الجزائر: 2007، موفم للنشر، ج2، ص 37.

[3]- المرجع نفسه، ص 43.

[4]- نهاد الموسى، نظرية النحو العربي في ضوء مناهج النظر اللّغوي الحديث، د ط. بيروت: 1980، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ص 60.

[5]- سيبويه، أبو بشر عَمرو بن عثمان بن قَنْبَر، الكتاب، تح: عبد السلام محمد هارون، ط 2. بيروت: 1988، دار الكتب العلمية، مكتبة الخانجي، ج 3، ص 546. ينظر أيضا ج 4، ص364.

[6]- سيبويه، الكتاب، ج 3، ص 398، 399.

[7]- سيبويه، الكتاب، ج 3، ص 135.

[8]- سيبويه، الكتاب، ج 2، ص 317.

[9]- سيبويه، الكتاب، ج 4، ص 477.

[10]- سيبويه، الكتاب، ج 3، ص 466.

[11]- عبده الراجحي، النّحو العربي والدّرس الحديث بحث في المنهج، د ط. بيروت: 1986، دار النهضة العربية، ص 144. ينظر أيضا:داود عبده، أبحاث في اللغة العربية، بيروت: 1973، مكتبة لبنان، ص 9 إلى 20. وأحمد سليمان ياقوت، في علم اللغة التقابلي، الإسكندرية: 1986، دار المعرفة الجامعية، ص 13، 110. ومحمود سليمان ياقوت، العلامة في النحو العربي، الإسكندرية: 1991، دار المعرفة الجامعية، ص 15، 16.

[12]- الحاج صالح، بحوث ودراسات في اللّسانيات العربية، ج 2، ص 43.

[13]- عبد القادر المهيري، نظرات في التراث اللّغوي العربي، ط1. لبنان: 1993، دار الغرب الإسلامي، ص 201.

***– يقصد هنا بقوله "الرد إلى الأصل" مثل قولنا: كتابُ زيدٍ. ويقصد بالتأصيل مثل قولنا: كتابٌ [متمكن أمكن].

[14]– عبد الرحمن بودرع، الأساس المعرفي للغويات العربية: بحث في بعض المقدمات الكلامية والأصولية للنّحو العربيّ في اتجاه وضع أساس إبستمولوجي للّغويات العربيّة، ط 1. المغرب: 2000، منشورات نادي الكتاب لكلية الآداب بتطوان ص 139.

[15]– ابن جني أبو الفتح عثمان، الخصائص، تح: محمد علي النجار، ط 3. القاهرة: 1987، الهيئة المصرية للكتاب، ج 2، من ص 344 إلى ص347.

[16]– ممدوح عبد الرحمن، من أصول التحويل في نحو العربية، د ط. الإسكندرية: 1999، دار المعرفة الجامعية، ص 146، 147.

[17]–سيبويه، الكتاب، ج 1، ص 205.

[18]– سيبويه، الكتاب، ج 1، ص 296.

[19]– سيبويه، الكتاب، ج 1، ص 297.

[20]– ابن جني، الخصائص، ج 2، ص 362.

[21]– عبده الراجحي، النحو العربي والدرس الحديث، ص 149.

[22]– سيبويه، الكتاب، ج 1، ص 134.

[23]– سيبويه، الكتاب، ج 1، ص 279.

[24]– عبد الراجحي، النحو العربي والدرس الحديث، ص 152.

[25]– سيبويه، الكتاب، ج 2، ص 293، 294. ينظر أيضا: ج 2، ص 162، 163.

[26]– سيبويه، الكتاب، ج 2، ص 38.

[27]– سيبويه، الكتاب، ج 1، ص 32.

[28]– حسن خميس الملخ، نظرية الأصل والفرع في النحو العربي، ط 1. عمان: 2001، دار الشروق للنشر والتوزيع، ص 79.

[29]– حسن خميس الملخ، نظرية التعليل في النحو العربي بين القدماء والمحدثين، ط 1. عمان: 2000، دار الشروق، ص 130، 131.

[30]– السيوطي عبد الرحمن جلال الدين، الأشباه والنظائر، د ط. بيروت: د ت، دار الكتب العلمية، مجل1، ص 301.

[31]– حسن خميس الملخ، نظرية التعليل في النحو العربي، ص 133.

[32]– نادية رمضان النجار، أبحاث نحوية ولغوية، ط 1. الإسكندرية: 2006، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، ج 1، ص 153.

[33]– عبد القادر المهيري، من الكلمة إلى الجملة بحث في منهج النحاة، د ط. تونس: 1988، مؤسسات عبد الكريم عبد الله للنشر والتوزيع، ص 191.

[34]– عبد الرّحمن بودرع، الأساس المعرفي للغويات العربية، ص 148.

[35]– سيبويه، الكتاب، ج 3، ص 325.

[36]– عبده الراجحي، النحو العربي والدرس الحديث، ص 154.

[37]– سيبويه، الكتاب، ج 1، ص 55، 56.

[38]– عبد الرحمن بودرع، الأساس المعرفي للغويات العربية، ص 135.

[39]– مازن الوعر، نحو نظرية لسانية عربية حديثة لتحليل التراكيب الأساسية في اللغة العربية، ص 107.

[40]– المرجع نفسه، ص 111.

[41]– المرجع نفسه، ص 112، 113.